في الجامعات العربية الثلاث: النجاح وبيرزيت وبيت لحم، بإقدام «سلطات الاحتلال على إغلاق جامعة بيرزيت، بعد اقتحام وحدات من الجيش لها، وحرمان طلبتها من حقهم الطبيعي في التحصيل العلمي، والتعبير عن آرائهم بحرية، وبشكل خاص تجاه قضية شعبهم المصيرية، ووصف البيان هذه الإجراءات بأنها «خطوة جديدة في مسلسل الاجرام ضد شعبنا، إلى جانب ما سبقها من خطوات كمصادرات للأراضي، وإقامة المستوطنات، وخطوات التهجير والاعتقال، وأعمال الاضطهاد والانتقام الجماعي» (**الطليعة**، ١٢/١١/١٩٨١). وشهد مقر الصليب الأحمر الدولي في مدينة القدس، اعتصاماً شعبياً، نظمه ذوو المعتقلين وطلاب الجامعة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص ٥).

وعلى صعيد تحرك رؤساء البلديات في الأراضي المحتلة بهذا الخصوص، فقد ناشد رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، السكرتير العام للأمم المتحدة، د.كورت فالدهايم، بالتدخل لإعادة فتح جامعة بيرزيت (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٨١، ٦ و٩/١١/١٩٨١، ص ٢٣). وأرسل رئيس بلدية غزة، رشاد الشوا، وأعضاء المجلس البلدي، برقية استنكار إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، وإلى كل من وزير الدفاع والحاكم العسكري العام للقطاع، محتجين فيها على الممارسات القمعية، وعلى الاجراءات العسكرية، التي اتخذت ضد جامعة بيرزيت (**القدس**، ٩/١١/١٩٨١).

وعلى صعيد آخر، نددت هيئات يهودية تقدمية، بقرار إغلاق الجامعة، وتم بتاريخ ٤/١١/١٩٨١، تشكيل لجنة للتضامن مع جامعة بيرزيت، تألفّت، في معظمها، من أكاديميين يهود وعرب، أعضاء في مبام وشلي وراكح وماتسبن، ومن آخرين غير حزبيين (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وقد نظمت هذه اللجنة عدة مظاهرات ومؤتمرات تضامنية مع الجامعة، فقام عشرات من أعضاء اللجنة بتاريخ ٧/١١/١٩٨١، بالتظاهر في مبنى الجامعة، للإعراب عن تضامنهم مع طلبة بيرزيت وأساتذتها ومواطنيها. وأعلن أعضاء اللجنة، عند وصولهم إلى الجامعة، «أن إغلاق الجامعة هو جزء من الحكم الديكتاتوري السائد في المناطق المحتلة، ويشكل نتيجة مباشرة للاحتلال، وسلب الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني» (**عل همشمار**، ٨/١١/١٩٨١). كما أصدرت اللجنة نفسها بياناً طالبت فيه بالحرية الأكاديمية والسياسية، وبتقرير المصير للشعب الفلسطيني، وفتح جامعة بيرزيت، وإسقاط الاحتلال. (**الفجر**، ٨/١١/١٩٨١). واستمرت التظاهرات التي نظمتها لجنة التضامن، بتاريخ ١٤ و٢٢ و٢٨ تشرين الأول (اكتوبر)، حيث تظاهر أكثر من ٢٠٠ شخص من اللجنة، من بينهم محاضرون في الجامعات الاسرائيلية، والصحفيان أوري أفنيري وعاموس كينان. وقام جنود حرس الحدود الاسرائيلية، بتفريق المتظاهرين بالقوة، واعتقال عدد منهم. وعقد المتظاهرون، في ٢٩/١١/١٩٨١، اجتماعاً في تل ــ أبيب، طالبوا خلاله بإعادة فتح جامعة بيرزيت، وبإطلاق سراح ستة من رفاقهم ظلوا رهن الاعتقال (**عل همشمار**، ٣٠/١١/١٩٨١).

هذا وصرحت سلطات الاحتلال، بأن الحكم العسكري سيعمل، في المستقبل، للحيلولة دون تكرار تظاهرات من هذا النوع، خاصة وأن قوات الأمن تنظر، بخطورة، إلى هذه التظاهرة، التي نظمت لتحريض الشعب العربي. من جهة أخرى، كرر أحد أعضاء اللجنة، أيال يميت، موقف لجنة التضامن من أعمال الارهاب والقمع، إذ قال: «لن يردعنا الغاز ولا الهراوات، وهذه الأشياء لن توقفنا، أو تحول دون قيامنا بأي عمل في المناطق المحتلة». واعتبر أن المشكلة تكمن في كيفية تجنيد أكبر عدد ممكن من الأشخاص، داخل اسرائيل، لممارسة الضغوط على الحكومة وعلى الحكم العسكري، من أجل المطالبة بإعادة فتح جامعة بيرزيت، وتوقيف أعمال الاضطهاد في المناطق المحتلة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٨، ٢٩ و٣٠/١١/١٩٨١، ص ١١).

أما جامعة تل ــ أبيب فقد شهدت في ٦/١٢/١٩٨١، اجتماعاً ضم نحو ٦٠٠ طالب جامعي ومحاضر من أعضاء مجموعة «كامبوس» اليسارية، للاحتجاج ضد أمر إغلاق جامعة بيرزيت. كما عقد أعضاء لجنة التضامن، مؤتمراً صحافياً، بتاريخ ٩/١٢/١٩٨١، في هذه الجامعة، أعلنوا فيه رفضهم لدخول أريئيل شارون جامعة تل ــ أبيب، حيث كان من المقرر أن يظهر في ذلك